جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

دكتوراه لغة: أ.د.أمل صالح مهدي

عنوان المحاضرة : العلة النحوية عند المحدثين

1447هـ 2025- **2026 م**

موقف المحدثين من التعليل النحوي

إن المراد من العلة النحوية (الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم)، وقد شغلت النحاة كثيرا وأعملوا فيها فكرهم ونظرهم؛ ليطمئنوا إلى سلامة المسألة النحوية التي قالوا فيها.

وقد نشأت العلة النحوية مع نشأة قواعد اللغة العربية حيث عُدَّت منطلقا واحدًا؛ لأن العلة النحوية كانت فطرية في نفس العربي شأنها في ذلك شأن لغته التي كان يتكلم بها بالسليقة العربية من غير تعمل أو تكلف. وكان السبب في ظهورها طبيعة النحو الاجتهادية مما أدى إلى ظهور الخلاف بين النحاة حول العلل التي عللوا بها مظهر كلامهم، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونائب الفاعل، ورفع المبتدأ والخبر وغيرها.

1- الدكتور إبراهيم مصطفى

ولد إبراهيم مصطفى 1888م وتلقى طفولته تعليما دينيا، حيث حفظ القران الكريم ثم التحق بالأزهر الشريف ودرس به حتى التحق بمدرسة دار العلوم العليا (كلية دار العلوم الآن) ، وقد شغف منذ صغره بالنحو ومسائله وأظهر نبوغا وتفوقا.

ألّف كتابه (إحياء النحو) حيث استغرق منه هذا الجهد سبع سنين. ويعد أوّل كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية.

كان من أبرز المعارضين للتعليل النحوي في ضوء الموروث النحوي في **كتابه إحياء النحو** الذي أصدره سنة ١٩٣٧م ، ورفض فيه نظرية العامل وبعض آثارها ، لما فيها من تهافت وهلهلة ، وقد تأثرت بأرائه لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية التي شكلتها وزارة المعارف المصرية وعندما حقق الدكتور شوقي ضيف كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، ونشره لأول مرة سنة ١٩٤٧م ، تأثر بآرائه، وطفق يدعو إلى تيسير النحو التعليمي بالانصراف عن نظرية العامل، وما أدت إليه من

علل ثوان وثوالث، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، وإعادة تنسيق أبواب النحو، وغيرها من الأصول التي اتكأ عليها في دعوته إلى تيسير النحو.

وقال في كتابه إن منشأ هذه الفلسفة والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها.

وذكر أنهم رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاطراد ، فقالوا : عرض حادث لا بدّ له من محدث ، وأثر لا بد له من مؤثر ، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر... وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا وعلة موجبة . وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها . ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد. **ومن المسائل التي أوردها:**

1-نصب اسم (إنّ)

يرى إبراهيم مصطفى: وهو اسم (إنّ) فإنه متحدث عنه، وحقّه الرفع على أصلنا الذي قررناه، ولكنه منصوب ، ولا نتحرج أن تقول : عن النحاة قد أخطأوا في فَهْمَ هذا الباب وتدوينه ثم تجرؤوا على تغليط العرب في بعض أحكامه.

وتحدّث عن اسم (إنّ) بأن حقّه الرفع ولكن ورد منصوبا في الغالب، فلم يتردد في رمي النحاة أنهم أخطأوا، كما استبدل رأيه هذا بأنّ اسم (إنّ) قد ورد مرفوعا في الشعر وفي القران الكريم والحديث. فأورد نصوصا اتفق النحاة على أنها تخرج عن قواعدهم التي رسموها ، ومن ذلك قوله تعالى (إنّ هذا لساحران) ، وفي بعض القراءات- حسب تنقيبه- (إنّ اللهَ وملائكتُه يصلون على النبي)، وقوله صلى الله عليه وسلم (إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون)، حيث ذكر أن مثل هذه الأمثلة القليلة لاتمنع من قبول الكثير المألوف.

2- الممنوع من الصرف للعلمية مع علة أخرى

ذكر إن النحاة جعلوا عللا مانعة من الصرف مع العلمية ، نحو العلمية والتأنيث كما في (فاطمة)، والعلمية وزيادة الألف والنون نحو: (عثمان) ، والعلمية ووزن الفعل كما في: (يزيد)...إلخ

وعقّب معترضا عليهم قائلا: أما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل، فلو صح لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة، من اسم فاعل واسم مفعول، فهما يسايران الفعل في هيئته وفي معناه، حتى عدّها جماعة من النحاة نوعا من أنواع الفعل.

1-الدكتور مهدي المخزومي

هو أديب نحوي وباحث عراقي ولد في النجف 1918م ، تربى في بيت علم، وتعلم في مسقط رأسه التعليم الأول، ثم تابع دراسته ببغداد، ثم انتقل إلى القاهرة ، وحصل منها على الدكتوراه، تولى التدريس في بغداد، ثم عين عضوا بالمجمع العلمي العراقي في الستينات. واشتغل المخزومي باللغة والنحو ، وعدّ من أهم أعلام التجديد والتيسير في العصر الحديث، نظرا للإسهامات التي قدّمها في هذا الشأن.

وقد بُنيت دعوة الدكتور مهدي المخزومي على إلغاء نظرية العامل، والعلل والاكتفاء بمعنى ما جاء من كلام العرب دون تقديم أسباب توضح المظهر الذي ظهرت به الجملة، وقد نفى صلاحية النحوي أن يبني ما يلاحظه على الجملة وأوضاعها على حكم من أحكام العقل والفلسفة (فإذا قال النحوي مثلا : إن الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل إلى استقراء واع، وملاحظة دقيقة، ونظر صائب في الأساليب، وليس له أن يفلسف ذلك، أو يبنيه على حكم من أحكام العقل ، وقد أكد ذلك أستاذه مصطفى السقا في تصديره كتاب المخزومي قائلا : (وخرج من تلك الدراسة بملاحظات وآراء قيمة وهداه البحث العلمي الدقيق إلى أن كثيرا من مظاهر الإعراب ومشكلاته يمكن حلها على أساس لغوي خالص لا أثر للتكلف فيه، ولا ضرورة إلى التماس علة فلسفية له.

وعندما حقق الدكتور شوقي ضيف **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء القرطبي ، ونشره لأول مرة سنة ١٩٤٧م ، تأثر بآرائه ، وطفق يدعو إلى:

1- تيسير النحو التعليمي بالانصراف عن نظرية العامل ، وما أدت **إليه من علل ثوان وثوالث** .

2- إلغاء الإعراب التقديري والمحلي ، وإعادة تنسيق أبواب النحو ، وغيرها من الأصول التي اتكأ عليها في دعوته إلى التيسير.

وقد عدّ الأستاذ مصطفى السقا عمل الدكتور مهدي المخزومي في كتابه :(**في النحو العربي قواعد وتطبيق)** الخطوة الواسعة الأولى في تيسير النحو العربي استمدها المؤلف من أربعة مصادر ، هي : **النحو الكوفي ، وتوجُّهات ابن مضاء ، وبعض آراء أستاذه إبراهيم مصطفى ، وتجاربه الخاصة في تدريس النحو** ، فقد حدد المخزومي هدفه ، فقال : هذا كتاب في النحو أقدمه بين يدي الدارسين مبرا مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ، ولا من منهجه ، فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاء تاماً ، وألغي معها ما **استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي ، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال** ، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون ، لولا شغف النحاة بالجدل العقلي ، وتمسكهم بفكرة العمل ... متخذاً من آراء الدارسين الأولين أساساً لدراسة النحو من أول.

وكان الدكتور مهدي المخزومي قد وصف النحو العربي في القرن الرابع الهجري ، بأنه في **متاهة من التعليلات والتفسيرات التي لا تمت إلى اللغة بصلة وأن في هذه التعليلات تفاهة.**